EISSN: 2716-8891/ISSN 2572-0171

مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة

المجلد 06 ، العـدد: 01 (2023)، ص 65- 82

مؤشر هيرشمان-هيرفندال كوسيلة لقياس المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري للمدة (2016-2020)

Hirschmann Herfendaal Index as a mean of measuring competition between banks operating in the Algerian banking sector for the period (2016-2020)

سوداني سومية [1] *، حمدوش وفاء [2]

Hamdouche Wafa Soudani Soumia

[1] مخبر المالية الدولية و دراسة الحوكمة و البروز،جامعة باجي مختارعنابة، soumai.soudani@univ-annaba.org

[2] مخبر المالية الدولية و دراسة الحوكمة و البروز،جامعة باجي مختارعنابة،wafa.hamdouche@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2023-01-06 **تاريخ القبول:** 2023-02-27 **تاريخ النشر:** 2023-04-06

ملخص:

تهدف هذه الدراســـة إلى قياس درجة المنافســـة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2016-2020)، اعتمادا على مؤشر هيرفندال-هيرشمان (The Herfindahl-Hirschman Index : HHI) الذي يستند إلى متغير الحصة السوقية لقياس نسبة التركيز السوقي، حيث شملت الدراسة جميع البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

توصلت الدراسة أن هناك ارتفاع لدرجة التركيز السوقي لصالح البنوك العمومية وهذا يعني أن السوق البنكية الجزائري أثناء فترة الدراسة شهدت منافسة احتكارية سببها هيمنة البنوك العمومية على أغلب نشاط القطاع، وهذا ما يستدعي ضرورة إعادة النظر في سياسة تسيير القطاع البنكي الجزائري من خلال اقحام البنوك الخاصة في تمويل المشاريع الاستثمارية العمومية والخاصة، وتعزيز التعامل بالخدمات البنكية الرقمية لاسيما أدوات الدفع، وتطوير شبكة المنتجات البنكية بما يتناسب وخصائص المجتمع الجزائري، مما يسهم في تعميق درجة الشمول المالي ويرفع من أداء البنوك، وبالتالي زيادة درجة المنافسة بين البنوك.

الكلمات المفتاحية: منافسة بنكية ؛ تركيز سوقي ؛ مؤشر هيرشمان-هيرفندال ؛ قطاع بنكي جزائري .

تصنيف JEL : D43 ؛ G21 ؛ L13

Abstract

Depending on the HHI index based on the market share variable to measure the market concentration ratio MCR. This study aims to measure the degree of competition between banks that operating in the Algerian banking sector during (2016-2020) and it concluded that there is a high degree of MCR for the public banks, which dominate all the sector's activities, and this domination caused a monopolistic competition that needs to reconsider the Algerian banking policy to increase the competition and the banks performance by involving private banks in Financing investment projects and enhancing dealing with digital services. **Keywords:** Banking competition, market concentration, HHI, Algerian banking sector.

JEL Classification Codes : D43 , G21 , L13

* : المؤلف المرسل

1. مقدمة

يعتبر القطاع البنكي قطاعا هاما وحساسا لما له من تأثير في النمو الإقتصادي للدول، من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الإقتصادي، والتوزيع الكفء لها على مختلف مجالات الإستثمار و الإستغلال، إلى جانب تقديم خدمات بنكية ومالية متعددة كتوجيه الاستشارات للمؤسسات في مختلف القطاعات الإقتصادية، توفير مختلف وسائل الدفع الالكترونية وتسييرها، وإدارة الثروات...الخ، فلقد شهدت المنتجات والخدمات البنكية تطورات نوعية خاصة في ظل اشتداد المنافسة البنكية بسبب نمو التجارة الالكترونية وظهور شركات التكنولوجيا المالية، أين أصبحت الخدمات البنكية والمالية اكثر اتاحة وباقل تكلفة ممكنة بفضل اعتماد التقنيات المالية الرقمية في توفيرها، مما يعزز من درجة العمق المالي للقطاعات البنكية ويجعلها أكثر ارتباطا بالأعوان الاقتصادية. ترتبط عملية تفعيل نشاط القطاع البنكي بمدى وجود المنافسة فيه، مما يحسن من جودة خدماته ويرفع من انتاجيته ومن مستوى اداء البنوك العاملة فيه، ناهيك عن قدرة على مواجهة القوى الخارجية للمنافسة .

على غرار جميع القطاعات البنكية، تقع على عاتق القطاع البنكي الجزائري مسؤولية مواكبة مستجدات الصناعة البنكية، بما يجعله قطاعا متطورا مناسبا لخدمة ودعم التنمية الاقتصاد المستدامة، وبحكم الحداثة النسبية للقطاع البنكي الجزائري من جهة، وتعدد البنوك العاملة فيه والتي وصل عددها إلى تسعة عشر بنكا.

1.1 إشكالية الدراسة :

إنطلاقا مما تقدم يمكن طرح لإشكالية الرئيسية التالية : ما هو مستوى وطبيعة المنافسة السائدة في القطاع البنكي الجزائري بناءا على مؤشر هيرشمان–هيرفندال خلال الفترة (2016–2020) ؟

2.1 أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في تحديد وضعية المنافسة في القطاع البنكي الجزائري، خاصة في ظل التطور الهائل في عدد البنوك الناشطة في السوق البنكية الجزائرية، وذلك بعد صدور تعديل سنة 2010 الذي شكل خطوة أولى نحو فتح مجال المنافسة البنكية من خلال السماح للبنوك الخاصة والأجنبية بالدخول إلى السوق البنكية الجزائري. تتأثر المنافسة البنكية بالعديد من العوامل والظروف المحيطة بالسوق، ومن أهمها درجة التركيز السوقي الذي يرتبط بعدد البنوك الناشطة في السوق وحصصها السوقية، أين يتم قياسها اعتماد على مؤشر هيرشمان–هيرفندال **IHH**، مما يساعد على معرفة فيما اذا كان هذا القطاع البنكي الجزائري يتمتع بجو تنافسي، يجعل من أدائه الأنسب لمسايرة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المرجوة.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري وطبيعتها، من خلال تحديد مفهوم المنافسة البنكية وأدوات واستراتجياتها ونماذج قياسها، إلى جانب تحليل وضعية المنافسة البنكية

في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2016-2020) اعتمادا على مؤشر هيرشمان-هيرفندال آخذا بعين الاعتبار جميع البنوك الناشطة في السوق البنكية الجزائرية.

4.1 فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن المنافسة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2016-2020) هي احتكارية.

5.1 منهجية الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء الأدبيات في إطار موضوع المنافسة البنكية ، و كذلك الإعتماد على الأسلوب الكمي لتحديد طبيعة المنافسة البنكية داخل القطاع البنكي الجزائري.

6.1 هيكلة الدراسة :

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة وإختبار فرضيتها، تم تقسيم الدراسة إلى محورين تضمن المحور الأول الإطار النظري للمنافسة البنكية، في حين خصص المحور الثاني لقياس المنافسة بين جميع البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري وفقا لمؤشر هيرشمان-هيرفندال (**IHH**) خلال الفترة (2016-2020).

2. الإطار النظري للمنافسة البنكية

1.2 مفهوم المنافسة البنكية

أشار آدم سميث الى مفهوم المنافسة بشكل عام على أنها : عملية تخصيص الموارد المتاحة و استخدامها بشكل أمثل من خلال آلية الأسعار، لتحقيق الأهداف المرغوبة (Bhanu & T.Deb, 2008, p. 7).

أما مفهوم المنافسة البنكية (concurrence bancaire) فيعني قدرة المؤسسة البنكية على انتاج وتقييم خدمات بنكية تحاكي خدمات المنافسين وتتفوق عليهم (الصمادي، زياد محمد، و مرجانة أحمد ، 2013، صفحة 100).

وتعرف المنافسة البنكية على أنها قدرة البنوك على تقديم الخدمات البنكية للزبائن وجذبهم، وهذا ما يؤدي الى زيادة الأرباح والحصة السوقية ويمكن للبنوك أن تحقق منافسة عالية من خلال القدرة والاستمرارية في تقديم الخدمات البنكية الحديثة بكفاءة وفعالية (النعيمي، 2016، صفحة 55).

2.2 أدوات وإستراتيجيات المنافسة البنكية

1.2.2 أدوات المنافسة البنكية

يمثل رأس المال بالنسبة للبنك مؤشرا عن متانته المالية ، فضلا عن أهميته في منح البنوك قدرة على تنويع خدماتها و منتجاتها ،ولهذا نجد أن البنوك تتنافس دائما على زيادة نسب رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة عملائها وهذا أخذا بعين الإعتبار الحد الأدنى الذي تحدده لجنة بازل لنسب رأس المال (الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك ، 2003، صفحة 40) . يعتبر السعر أيضا من أهم الأدوات التنافسية للبنك، فبخلاف منح القروض و تجميع الودائع تقوم البنوك بتقديم خدمات ثانوية أخرى وهنا تظهر المنافسة السعرية بوضع أقل العمولات على هذه

الخدمات، ولكن هذه الأداة تعتبر محدودة الإستخدام لأنها تخضع لمجموعة من القواعد المحددة من طرف السلطة النقدية. (Mikdashi, 1998, p. 211)

بخلاف السعر و رأس المال تتضمن التقنيات المالية الحديثة مجموعة من التطبيقات والمنتجات الميتكرة التي ينتج عنها عدة نماذج أعمال لها تأثير مادي مرتبط بتوفير الخدمات المالية وتحسين نوعيتها وتتميز هذه الخدمات بالسرعة والسهولة والانخفاض في التكلفة مما تعمل على استحواذ عدد كبير من العملاء (الخير، 2020، صفحة 5). يلعب التسويق البنكي أيضا دورا هاما في تمكين البنك من القدرة على التنافس من خلال تقييم إحتياجات العملاء في الحاضر والمستقبل وما يتطلبه ذلك من تحديد الأهداف التجارية ووضع الخطط لتحقيقها (موساوي، بهناس، و عائشة ، 2018، صفحة 294). بغرار ما ذكر سابقا فممارسات إدارة الموارد البشرية أيضا من شأنها أن تساهم في تحقيق ميزة تنافسية للبنوك فهي مجموعة من النشاطات التي تضع استراتيجيات الموارد البشرية موضع التنفيذ و تكون موجهة نحو تحسين الأداء (عمام، 2018، صفحة 532). و تساهم في تمكين البنوك من زيادة قدرتها الإبداعية التي تعطيها القدرة على جذب المزيد من الزبائن و المحافظة على الزبائن الحاليين، وتتجسد أهم جوانب ممارسات إدارة الموارد البشرية في إستقطاب أفضل المواهب البشرية وتشجيع العاملين على العمل بكفاءة و فعالية وتحفيزهم بغية كسب ولائهم (سعيداني، 2017، صفحة 720).

2.2.2 إستراتيجيات المنافسة البنكية:

شكل 1 : إستراتيجيات المنافسة البنكية

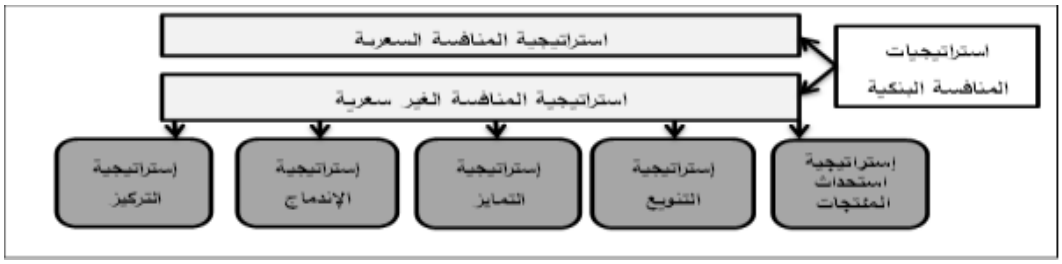

المصدر : من إعداد الباحثان

يتفق معظم الباحثين في الشؤون المالية والبنكية على وجود استراتيجيتين للمنافسة البنكية كما يوضحه الشكل أعلاه، تهتم إستراتيجية المنافسة السعرية بتنويع طرق التسعير لجميع منتجاتها دون الإقتصار على أسعار الفائدة على الودائع والقروض كمنح أسعار تصاعدية مع ارتفاع رصيد الوديعة مثلا و هذا لجذب المزيد من العملاء (الزبيدي، 2000، صفحة 181) . غير أن الإستراتيجية الغير سعرية لا تستند إلى دفع فوائد على الودائع وإنما تسعى إلى تقديم خدمات مختلفة بأسعار تنافسية كما أن هذه الإستراتيجية تتكون من عدة إستراتيجيات فرعية لها كاستحداث المنتجات التي تسعى إلى خلق منتجات جديدة لإستقطاب العملاء و تتطلب هذه الإستراتيجية إمكانات واسعة و تقنيات كبيرة. (الحميد، بدون سنة ، صفحة 33) ، تعتبر فلسفة التنويع أيضا خطة لتخفيض المخاطر التي يمكن تواجه البنك مما يعني زيادة الثقة به وبالتاي زيادة تعاملاته (هندي، 2006، صفحة 59) ،

أما عن الإندماج البنكي فهو يخلق بنكا جديدا مستقلا هدفه تحقيق قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين البنك الجديد (الربيعي و حمد عبد المحسن، 2011، الصفحات 138-139).

تعتبر إستراتيجية التمايز والتركيز من الاستراتيجيات القوية للمنافسة فالأولى تنطوي على الإنفراد بخصائص إستثنائية في المنتج تجعل العميل يرسم صورة قناعة بأن منتوج البنك لا مثيل له (عمر، 2020، الصفحات 127-128). أما الثانية تقوم بإختيار البنك لمجالات ونشاطات محدودة تحقق له القدرة على المنافسة وإفتراضها هو إمكانية قيام البنك بخدمة سوق ما بشكل أكثر فاعلية وكفاءة عما عليه الحال عند قيامها بخدمة السوق ككل (خليل، 2006، صفحة 129).

3.2 نماذج قياس المنافسة البنكية

هناك مقاربتين لقياس المنافسة البنكية وكل مقاربة منهما تتضمن عدة نماذج ومؤشرات يتم من خلالها قياس المنافسة البنكية في اقتصاد ما وهاتين المقربتان هما :

1.3.2 المقاربة الهيكلية (the structural approach)

تعتمد هذه المقاربة في قياس المنافسة البنكية على نسبة التركز في السوق، اذ تستند الى نموذج SCP (الهيكل – السلوك – الأداء) (structure – conduct – performance) ومن أهم االمؤشرات المستخدمة في قياس المنافسة البنكية ضمن المقاربة الهيكلية هما : نسبة التركز (concentration ratio) CR_k ومؤشر هيرفندال – هيرشمان (the herfindahl – hirschman Iindex) HHI (فيصل، 2020، صفحة 97).

1.1.3.2 نسبة التركز (CR_K – concentration ratio)

يعرف التركز البنكي بأنه مجموع الحصص السوقية ممثلة بإجمالي الموجودات والودائع أو التسهيلات الائتمانية لأكبر ثلاث بنوك في كل دولة ، وتبين نسبة التركز (CR_k) الدرجة التي تهيمن على صناعة من قبل عدد قليل من الشركات الكبيرة ، أو تتكون من العديد من البنوك الصغيرة ويأخذ التركز البنكي الشكل الآتي : (Iveta & repkova, 2012, p. 145)

$$CR_k = \sum_{i=1}^{k} S_i$$

حيث أن S_i الحصة السوقية للبنك i ، و k العدد الاجمالي للبنوك . وتتراوح قيمة (CR_k) بين الصفر و الواحد فكلما اقتربت قيمته الى الصفر كان عدد البنوك كبير، في حين اقتربت قيمته من الواحد دل ذلك على أن عدد البنوك قليل .

2.1.3.2 مؤشر هيرفندال – هيرشمان (the herfindahl – hirschman Index) HHI

يعرف هذا المؤشر على أنه مجموع حصة كل بنك من اجمالي موجودات القطاع البنكي بأكمله، ويعد هذا المؤشر الأكثر انتشارا لقياس نسبة التركز السوقي، لأنه يتميز باستعمال معطيات أكثر من مؤشر (CR_k) و

غالبا ما يكون بمثابة معيارا لتقييم مؤشرات التركز الأخرى (بتال و فيصل ، 2019، صفحة 5) . ويمكن الوصول الى هذا المؤشر عن طريق الصيغة الآتية : (النعيمي، 2016، الصفحات 59–60)

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_i^{\ 2}$$

حيث أن S_i الحصة السوقية للبنك i و n العدد الاجمالي للبنوك. وتتراوح قيمة مؤشر HHI بين (0 – 10000) وتفسر كالآتي : اذا كانت القيمة أقل من (1000) يشير ذلك الى عدم وجود تركزات (منافسة تامة)، اذا كانت القيمة تتراوح بين (1000 – 1800) يشير الى تركزات معتدلة (منافسة احتكارية)، اذا كانت القيمة أكبر من (1800) يشير الى مستوى تركزات مرتفعة (احتكار تام).

2.3.2 المقاربة الغير هيكلية (The Non – Structural approach)

تستند المقاربة الغير هيكلية في قياس درجة المنافسة البنكية على السلوك البنكي وعدم التركيز على المعلومات المتعلقة بهيكل السوق وانما قياس السلوك التنافسي الحقيقي للبنوك (Biekpe & Nicholas, 2011, pp. 78–81)، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة المنافسة البنكية التي تندرج تحت هذه المقاربة هي :

1.2.3.2 مؤشر بانزار و روز (PR) – (Panzar and Roose)

وضع بانزار وروز هذا المؤشر في سنة 1977 ثم طوراه في سنة 1987 وهو مؤشر يستخدم لقياس درجة المنافسة البنكية حيث يقيس السلوك الحقيقي للبنوك ودرجة منافستها، وصمم هذا المؤشر للتمييز بين الأسواق البنكية و معرفة وضعية السوق (منافسة تامة أو احتكار أو منافسة احتكارية) من خلال دراسة السلوك التنافسي للبنوك، ويتحرى عن مدى التغير في أسعار المدخلات (التغير في أسعار عوامل الإنتاج) الذي ينعكس في العوائد المكتسبة من قبل بنك ما . (Hamza & raoudha , 2011, pp. 262–265) ، و يستند المؤشر الى مجموعة من الافتراضات وأهمها أن يتحقق شرط التوازن، ويحتوي مؤشر Panzar and Roose على احصائية تسمى H – statistic .

2.2.3.2 مؤشر ليرنر (Lerner lindex)

يعد مؤشر ليرنر من المؤشرات المهمة لقياس درجة المنافسة البنكية ويعرف بأنه الفرق بين السعر و الكلفة الحدية مقسوما على السعر ويستخدم مؤشر ليرنر كثيرا في قياس درجة المنافسة البنكية اذ أنه أكثر دقة من المقاييس الهيكلية وان قيمة مؤشر ليرنر تساوي 0 في حالة المنافسة التامة (السعر يساوي الكلفة الحدية)و تزيد قيمة Lerner Index في الأسواق الأقل منافسة أي كلما كانت الأسواق أقل منافسة فإن قيمة المؤشر تتجه للزيادة وذلك بسبب ابتعاد السعر عن الكلفة الحدية وبكلمة أخرى إن المؤشر ينقص في حالة زيادة درجة المنافسة .(sanya & matthew, 2012)

3.2.3.2 مؤشر بوني (Boone Index)

يعد مؤشر بوني من المؤشرات الحديثة المستخدمة في قياس درجة المنافسة البنكية ويستند هذا المؤشر على افتراض أن المنافسة تزيد الكفاءة فالمنافسة تزيد أداء البنوك الكفؤة وهو ما ينعكس في زيادة أرباحها و حصتها السوقية ويوضح مؤشر بوني أن هناك اختلافا بين البنوك من حيث نوعية الخدمات التي يقدمونها و أساليب تقديمها وكذلك جاذبية الإبداع وهو ما ينعكس في تأثيرها الكبير في زيادة المنافسة في سوق المنافسة البنكية (klaus & martin, 2008, pp. 16-17).

3.السمات العامة للقطاع البنكي الجزائري

1.3 تطور القطاع المصرفي الجزائري:

1.1.3 القطاع البنكي قبل الإصلاحات البنكية

غداة الاستقلال، تميز القطاع المصرفي الجزائري بإزداوجية وجود نظامين مصرفين، واحد قائم على أساس ليبرالي رأسمالي، وآخر قائم على أساس إشتراكي تابع للدولة، وبالتالي عجز البنك المركزي إحتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجيهات الجديدة للدولة، ولم يكن أمام الجزائر المستقلة سوى تأميم المنشآت والمؤسسات البنكية الاجنبية وإدماجها في بنوك وطنية وفي نفس الإطار أوكلت للبنوك الثلاثة، البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري مهمة جمع الودائع وتقديم قروض قصيرة للإقتصاد الوطني. ارتكز الإصلاح المالي لعام 1971 لثلاثة إعتبارات أساسية، تمثل الأول في ضرورة انسجام نظام التمويل مع مبدأ تخطيط عمليات التمويل ومركزها، ليتضمن الإعتبار الثاني، إجبارية المؤسسات العمومية على مركزة حساباتها الجارية وكل عملياتها الإستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب إختصاص البنك في القطاع، حيث كانت النظرة السائدة ضرورة أن يتكفل كل بنك بتمويل عدد من الفروع الإقتصادية. بينما تمثل الإعتبار الثالث في مركزة قرارات التمويل ومراقبة التدفقات النقدية، وهذا يعني أن قرارات التمويل التي تقوم بها البنوك يتم اتخاذها عمليا في مكان أخر غير البنك، ولإعتبارات أخرى غير اعتبارات البنك كمؤسسة. وبالتالي فإن القطاع البنكي كان يخضع لفلسفة واحدة تقوم على مبدأ التخطيط المركزي لكل القرارات المرتبطة بالاستثمار والتمويل طويل الأجل. (لطرش، 2010، صفحة 178)

2.1.3 القطاع البنكي على ضوء الإصلاحات البنكية

إن إنتقال الجزائر من إقتصاد موجة إلى اقتصاد السوق، تتطلب القيام بعدة إصلاحات النقدية بداية من سنة 1986 والذي تضمن الاتجاه نحو إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية. مرورا بإصلاح سنة 1988، حيث جاء مبدأ إستقلالية المؤسسات العمومية، بما فيها البنوك والتي أصبحت تسير وفقا للمبادئ التجارية والمردودية. وصولا إلى اصلاح سنة 1990 المتعلق بالقرض والنقد، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، وأعاد للبنك المركزي وظائفه ومهامه، وخلق سلطة نقدية وحيدة ومستقلة، وفصل الدائرة النقدية عن دائرتي ميزانية الدولة والحقيقية، مع وضع القطاع البنكية علة مستويين بالتمييز بين نشاط البنك

المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض (فضيلة، 2021، صفحة 78). **3.1.3 القطاع البنكي على ضوء التعديلات البنكية**

يمكن ايجاز اهم التعديلات البنكية التي جاءت بعد القانون النقد والقرض لسنة 1990 في الجدول الموالي:

جدول 1 : التعديلات البنكية لقانون النقد و القرض لسنة 1990

السنة	أهم الأوامر والتعليمات
2001	من خلال الأمر 01/01 تم تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين: حيث يتكفل مجلس الإدارة تسيير شؤون بنك الجزائر، في حين يقوم مجلس النقد والقرض بأداء دور السلطة النقدية فقط.
2003	حسب الأمر رقم 2003/11 تم التركيز على فكرتين أساسيتين هما: إخضاع سلطة النقد والقرض لمعتقدات الجهاز التنفيذي، وتقوية الطابع الردعي لقانون النقد والقرض.
2010	تضمن الأمر رقم 10–04 أحكام تطبيق الشراكة القطاع البنكي باعتبارها الأسلوب المعتمد في تنفيذ الاستثمارات الأجنبية.
2011	اهتم النظام رقم 11–03 بمراقبة المخاطر ما بين البنوك، ليتضمن النظام رقم 11–04 تعريف وقياس وتسيير خطر السيولة، كما خصص النظام رقم 11–06 لتحديد قواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، أما الرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية فقد نص عليها النظام رقم 11–08.
2014	التعليمة رقم 02–14، المتضمنة تحديد نسبة العلاوة المستحقة على البنوك وفروع البنوك الأجنبية بموجب المساهمة في صندوق ضمان الودائع المصرفية.
2015	التعليمة رقم 01–15تعدل وتتمم التعليمة رقم 28–95 المتضمنة تنظيم السوق النقدية.
2016	التعليمة رقم 02–2016 تحدد كيفية تطبيق عمليات الخصم وإعادة الخصم للسندات العمومية والخاصة لفائدة البنوك والمؤسسات المالية والتسبيقات والقروض للبنوك.
2017	التعليمة رقم 06–2017 تتضمن تنظيم سوق الصرف ما بين المصارف
2018	التعليمة رقم 03–2018 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم02–2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية
2019	التعليمة رقم 04–2019 المتعلقة بمركزية المخاطر المصرفية ذات الصلة بالمؤسسات والاسر
2020	–التعليمة رقم 08–2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛ – التعليمة رقم 12– 2020 المتضمنة توحيد البطاقة المصرفية

المصدر :https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm ،تاريخ الاطلاع:2022/02/08

2.3 خصائص القطاع البنكي الجزائري:

– يتميز القطاع البنكي الجزائري بنسب معتبرة لكفاية رأس المال قدرت بـ 19,05 بالمئة خلال سنة 2018، وهي تفوق بكثير الحد الأدنى القانوني المطلوب والمقدر بـ 10,5بالمئة؛ (الجزائر، التقرير السنوي للتطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، 2018)

– تتجه وتيرة نمو الأصول السائلة في القطاع البنكي الجزائري نحو الانخفاض منذ سنة 2015، حيث قدرت خلال سنة 2019 بـ 15,97 في المئة بعدما كانت 27,14 في المئة خلال سنة 2015، وهذا ما يعكس قدرة مؤسسات القطاع البنكي من استثمار مواردها، مما يؤدي إلى تعظيم مردودية القطاع، لكن في نفس الوقت يمكن أن يؤثر انخفاض السيولة على قدرة هذا الأخير في الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل خاصة انها شهدت تراجعا مستمرا قدرت نسبته بـ28 في المئة خلال الفترة (2015-2019) ؛ (الجزائر، التقرير السنوي للتطور الإقنصادي و النقدي، 2015) (الجزائر، النشرة الإحصائية للتطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، 2020)

– عرف حجم القطاع البنكي الجزائري ارتفاعا من حيث حجم الموجودات، حيث قدرت نسبته بـ 6,4 في المئة خلال سنة 2019، اين شكلت فيه أصول البنوك العمومية نسبة 87 في المئة، مما يعكس هيمنة هذه الأخيرة على نشاط السوق البنكية؛ (الجزائر، النشرة الإحصائية للتطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، 2019)

– تشير زيادة نسبة القروض غير المنتجة (غير العاملة) من إجمالي القروض إلى ضعف كل من محفظة الإقراض، وإدارة مخاطر القروض الممنوحة، وتقدير الملاءة المالية للمقترضين، حيث شهد القطاع البنكي الجزائري ارتفاعا في هذه النسبة شكلت في المستحقات غير مسترجعة للبنوك العمومية نسبة 15,60 في المئة مقابل 8,21 في المئة للبنوك الخاصة خلال سنة 2019، رغم تشديد الرقابة من قبل بنك الجزائر و اللجنة المصرفية في طرق تسيير مخاطر القروض لهذه البنوك؛

– سجلت مردودية القطاع البنكي الجزائري تحسننا خلال سنة 2018 قدر بـ 22,41 في المئة (الجزائر، التقرير السنوي للتطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، 2018)، حيث ساهمة كل من البنوك العمومية والبنوك الأجنبية بنسب متقاربة في تحقق العائد على الرأس المال، في حين تفوقت البنوك الأجنبية على البنوك العمومية في تحقيق العائد على الأصول حيث قدرت نسبته ب 3 في المئة للأولى مقابل 1 في الفئة للثانية، مما يعكس قدرة البنوك الخاصة على التوظيف الأمثل لأصولها في تحقيق النواتج.

4. قياس المنافسة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2016-2020)

1.4 عرض عينة و متغيرات الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في تسعة عشر (19) بنكا، يعمل تحت اشراف و رقابة بنك الجزائر، منها ستة(6) بنوك عمومية وتمارس نشاطها في هيئة بنوك ودائع بعد أن كانت عبارة عن بنوك متخصصة وقت انشائها، و قد منح قانون النقد والقرض 10/90 للبنوك العمومية صفة البنوك العالمية وحدد لها مزاولة نشاطها كما يلي : (benhalima, 1997, p. 104)

–نصت المادة 114 من القانون 90-10 يمكن للبنوك العمومية تلقي الأموال من الجمهور، ويمكنها القيام بعمليات القرض وإدارة وسائل الدفع الموضوعة من قبل البنوك العمومية تحت تصرف العملاء.

–نصت المادة 116-117-118 من قانون 90-10 تخول للبنوك العمومية بصفة ثانوية القيام بعمليات الصرف والعمليات على الذهب والمعادن النفيسة والقطع المعدنية وتوظيف القيم المنقولة وجميع الموجودات المالية،

والاكتتاب بها وشرائها وإدارتها وحفظها وبيعها، اسداء المشورة والعون في إدارة الممتلكات والادارة و الهندسة المالية.

إضافة إلى البنوك العمومية السابقة يضم القطاع البنكي الجزائري ثلاثة عشر **(13)** بنكا خاصا، منح لها قانون النقد والقرض ترخيصا لمزاولة نشاطها في السوق البنكي الجزائري طبقا لقواعد القانون الجزائري في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير القطاع البنكي. وتباشر البنوك الخاصة نشاطها بعد الحصول على اعتماد مجلس النقد والقرض والترخيص **من بنك الجزائر**، (القرض، 2004)يوضح الجدول الموالي هيكل القطاع البنكي الجزائري .

الجدول 2 : هيكل القطاع البنكي الجزائري

البنك	ملكية رأس المال	تاريخ الاعتماد	عدد الوكالات 2021
البنك الخارجي الجزائري BEA	الجزائر	17/02/2002	105
البنك الوطني الجزائري BNA	الجزائر	25/09/1997	222
القرض الشعبي الجزائري CPA	الجزائر	06/04/1997	336
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP	الجزائر	06/04/1997	221
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	الجزائر	17/02/2002	168
بنك التنمية المحلية BDL	الجزائر	17/02/2002	160
بنك سوسييتي جنرال الجزائر SGA	فرنسا	04/11/1999	89
بنك بي أن بي باريبا الجزائر BNP PARIBAS	فرنسا	خلال 2002	67
بنك الخليج الجزائر AGB	الكويت/ الجزائر	مارس 2004	62
بنك ناتكسيس الجزائر NATIXIS	فرنسا	27/10/1999	26
سيتي بنك الجزائر CITI BANK	أمريكا	18/05/1998	3
بنك البركة EL BARAKA	البحرين/الجزائر	03/11/1990	33
بنك السلام EL SALAM	البحرين	10/09/2008	20
فرانسا بنك الجزائر FRANSA BANK	فرنسا	03/05/2006	20
المؤسسة المصرفية العربية الجزائرABC	البحرين/الجزائر	24/09/1998	24
البنك العربي الجزائرAB–PLC	الأردن/الجزائر	18/10/2001	11
بنك الاسكان للتجارة و التمويل الجزائرHBTF	الأردن/الجزائر	أكتوبر 2003	7
بنك اتش اس بي سي HSBC	بريطانيا	12/02/2008	2
بنك الثقة الجزائر TRUST BANK	الكويت/الجزائر	أفريل 2003	36

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على مواقع البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري، وخريطة شبكة البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية 2021/12/31، وموقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/banquescommerciales.pdf

يتضح من خلال هذا الجدول، هيمنة البنوك العمومية على الشبكة البنكية، حيث قدر عدد وكالتها الموزعة على التراب الوطني بـ 1212 وكالة مقابل 400 وكالة للبنوك الخاصة، إلى جانب أن التركيبة الهيكلية لهذه

الأخيرة تتمثل في كون اغلبها هي فروع لبنوك تجارية اجنبية مقابل عدد ضئيل للبنوك الإسلامية، مما يعكس طبيعة المنتجات البنكية المقدمة في القطاع البنكي الجزائري القائمة على أسعار الفائدة.

تركز عملية قياس المنافسة البنكية داخل القطاع البنكي الجزائري استنادا على التركيز السوقي، والذي يمكن التوصل إليه من خلال مؤشر هيرشمان – هيرفندال IHH الذي يعد من أهم المؤشرات وأدقها في قياس درجة التركيز، حيث يتم التوصل إليه من خلال جمع مربعات الحصص السوقية للبنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري حسب المعادلة التالية :

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_i^{\,2} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث نميز في دراستنا على ثلاث أنواع من الحصص السوقية :

–الحصة السوقية من الموجودات S_1 : ويتم حسابها بقسمة مجموع الموجودات لكل بنك على اجمالي موجودات القطاع البنكي

–الحصة السوقية من الودائع S_2 : ويتم حسابها بقسمة مجموع الودائع البنكية لكل بنك على اجمالي ودائع القطاع البنكي، حيث يؤخذ بعين الاعتبار في حساب مجموع الودائع البنكية لكل بنك (ديون اتجاه الهيئات المالية، ديون اتجاه الزبائن، ديون ممثلة بورقة بنكية)، أما فيما يتعلق بإجمالي الودائع على مستوى القطاع البنكي فيضم مجموع الودائع البنكية لجميع البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري.

–الحصة السوقية من القروض S_3 : ويتم حسابها بقسمة مجموع القروض الممنوحة من طرف البنك على اجمالي القروض الموجهة للاقتصاد، حيث ويؤخذ يعين الاعتبار في حساب مجموع القروض الممنوحة من طرف البنك (سلفيات وحقوق على الزبائن، سلفيات وحقوق على الهيئات المالية)، أما فيما يتعلق بإجمالي القروض الموجهة للاقتصاد فيضم مجموع القروض الممنوحة من طرف جميع البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري .

2.4 تحليل وضعية المنافسة على مستوى القطاع البنكي الجزائري

1.2.4 قياس الحصة السوقية من حيث متغير الموجودات البنكية:

الجدول 3 : تطور موجودات البنوك العاملة بالقطاع الجزائري للمدة (2016-2020) (آلف دينار جزائري)

مؤشر هيرشمان–هيرفندال كوسيلة لقياس المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري للمدة (2016–2020)

البنوك / السنوات	2016		2017		2018		2019		2020	
	حجم الموجودات	S_1	حجم الموجودات	S_1	حجم الموجودات	S_1	حجم الموجودات	S_1	حجم الموجودات	S_1
البنك الخارجي الجزائري	2 574 006 188	20,90%	3 122 177 721	23,07%	3 297 324 991	22,42%	3 262 369 201	20,87%	3 154 689 248	19,79%
القرض الشعبي الجزائري	1 706 566 640	13,86%	1 922 533 695	14,20%	2 258 543 699	15,36%	2 514 424 435	16,09%	2 689 134 000	16,87%
البنك الوطني الجزائري	2 843 371 178	23,09%	2 828 633 272	20,90%	3 082 299 350	20,96%	3 491 982 968	22,34%	3 440 270 872	21,58%
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	1 404 667 039	11,41%	1 421 683 523	10,50%	1 481 693 504	10,08%	1 538 540 076	9,84%	1 568 378 742	9,84%
بنك الفلاحة و التنمية الريفية	1 273 267 877	10,34%	1 347 945 605	9,96%	1 477 179 231	10,04%	1 576 301 273	10,08%	1 645 197 114	10,32%
بنك التنمية المحلية	846 925 777	6,88%	902 282 089	6,67%	1 048 881 259	7,13%	1 112 152 199	7,12%	1 211 334 031	7,60%
بنك السلام	53 103 919	0,43%	85 775 329	0,63%	110 109 059	0,75%	131 018 967	0,84%	162 625 776	1,02%
بنك البركة	210 343 621	1,71%	248 632 694	1,84%	270 995 828	1,84%	261 568 166	1,67%	268 779 448	1,69%
بنك الثقة الجزائر	48 802 057	0,40%	65 178 879	0,48%	80 400 258	0,55%	75 597 550	0,48%	90 186 910	0,57%
بنك الخليج الجزائري	189 382 415	1,54%	256 860 824	1,90%	263 014 799	1,79%	257 068 083	1,64%	270 118 830	1,69%
بنك سوسيتي جنرال الجزائر	297 136 807	2,41%	353 324 248	2,61%	376 390 494	2,56%	384 808 750	2,46%	396 029 710	2,48%
بي ان بي باريبا الجزائر	248 913 031	2,02%	255 812 988	1,89%	262 007 545	1,78%	270 264 154	1,73%	275 206 397	1,73%
فرانس بنك الجزاير	36 649 177	0,30%	47 907 042	0,35%	62 682 702	0,43%	66 834 891	0,43%	75 451 728	0,47%
بنك ABCالجزائر	70 948 252	0,58%	91 563 184	0,68%	74 905 737	0,51%	79 785 697	0,51%	82 796 147	0,52%
بنك الاسكان الجزائر	80 432 107	0,65%	112 513 973	0,83%	96 097 334	0,65%	91 128 307	0,58%	95 463 379	0,60%
بنك ناتكسيس الجزائر	140 034 799	1,14%	159 864 274	1,18%	160 206 234	1,09%	164 089 233	1,05%	176 658 102	1,11%
بنك HSBC الجزائر	73 721 959	0,60%	68 898 673	0,51%	61 012 082	0,41%	80 666 472	0,52%	75 995 519	0,48%
سيتي بنك الجزائر	160 094 713	1,30%	171 572 637	1,27%	162 574 805	1,11%	188 170 705	1,20%	166 868 948	1,05%
البنك العربي الجزائري	55 297 074	0,45%	71 865 249	0,53%	79 953 526	0,54%	84 006 085	0,54%	99 095 187	0,62%

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على ميزانيات البنوك وبرنامج Excel

بناءا على معطيات الجدول 3 و المعادلة (1) تم التوصل الى قيمة اختبار مؤشر هيرشمان–هيرفندال لقياس درجة التركيز السوقي لجميع البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري والنتائج موضحة في الجدول 4 .

الجدول 4 : درجة التركيز السوقي في القطاع البنكي الجزائري

قيمة IHH بالنسبة للموجودات /السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة IHH بالنسبة لموجودات البنوك العمومية	1446,6	1424,56	1431,12	1442,69	1402,44
قيمة IHH بالنسبة لموجودات البنوك الخاصة	19,93	22,81	20,92	19,38	20,01
قيمة IHH بالنسبة لموجودات القطاع البنكي الجزائري	**1466,53**	**1447,37**	**1452,04**	**1462,07**	**1422,45**

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول 3 والمعادلة (1) وبرنامج Excel

تشير نتائج اختبار مؤشر هيرشمان هيرفندال في الجدول أعلاه، أن درجة التركز معتدلة حيث جاءت ضمن المجال المحدد بـ(1000و1800) ولم تتجاوز 1466 نقطة، و هذا يعني أن القطاع البنكي الجزائري خلال فترة الدراسة شهد منافسة احتكارية، هيمنت فيها البنوك العمومية على النشاط البنكي بامتلاكها حصص سوقية كبيرة من حيث الموجودات مقابل ضعف مستوى موجودات البنوك الخاصة، رغم ذلك يتضح أنه لا توجد تركزات لدى البنوك الخاصة، فطبيعة المنافسة القائمة بينها هي تامة، اين تراوحت قيمة IHH ما بين (19 و 23) أي اقل من القيمة المعيارية (1000)، وهذا مؤشر جيد يعكس مدى إرتفاع درجة المنافسة بين البنوك الخاصة، حيث سعت هذه الأخيرة نحو تطوير و توسيع نطاق نشاطها بإستحداث خدمات بنكية جديدة قائمة على الصيرفة الالكترونية.

2.2.4 قياس الحصة السوقية من حيث متغير الودائع البنكية

الجدول 5 : تطور حجم الودائع للبنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري للمدة (2016-2020) (ألف دينار جزائري)

البنوك / السنوات	2016		2017		2018		2019		2020	
	حجم الودائع	S_2	حجم الودائع	S_2	حجم الودائع	S_2	حجم الودائع	S_2	حجم الودائع	S_2
البنك الخارجي الجزائري	2 051 705 331	21,09%	2 544 882 735	23,25%	2 611 071 936	21,92%	2 191 154 181	16,77%	3 154 689 248	18,30%
القرض الشعبي الجزائري	1 483 393 454	15,25%	1 659 275 088	15,16%	1 965 529 479	16,50%	2 188 550 162	16,75%	2 689 134 000	18,11%
البنك الوطني الجزائري	1 883 832 686	19,36%	2 009 876 370	18,36%	2 245 063 130	18,85%	2 580 493 323	19,75%	3 440 270 872	19,58%
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	1 259 023 322	12,94%	1 273 949 037	11,64%	1 312 058 495	11,02%	2 122 091 167	16,24%	1 568 378 742	11,00%
بنك الفلاحة و التنمية الريفية	1 110 761 808	11,42%	1 156 917 789	10,57%	1 283 679 089	10,78%	1 386 990 880	10,62%	1 645 197 114	11,39%
بنك التنمية المحلية	694 439 501	7,14%	761 445 570	6,96%	889 918 091	7,47%	945 924 789	7,24%	1 211 334 031	8,07%
بنك السلام	34 511 853	0,35%	64 658 207	0,59%	85 484 532	0,72%	103 907 905	0,80%	162 625 776	1,05%
بنك البركة	170 152 183	1,75%	207 944 559	1,90%	223 995 226	1,88%	213 499 585	1,63%	268 779 448	1,73%
بنك الثقة الجزائر	27 467 136	0,28%	42 520 474	0,39%	55 312 261	0,46%	49 841 447	0,38%	90 186 910	0,48%
بنك الخليج الجزائري	147 830 356	1,52%	210 496 167	1,92%	209 439 719	1,76%	198 523 036	1,52%	270 118 830	1,70%
بنك سوسيتي جنرال الجزائر	242 024 415	2,49%	291 491 995	2,66%	304 516 227	2,56%	306 136 862	2,34%	396 029 710	2,50%
بي ان بي باريبا الجزائر	202 300 581	2,08%	205 678 054	1,88%	209 618 882	1,76%	215 398 597	1,65%	275 206 397	1,70%
فرانس بنك الجزاير	21 469 226	0,22%	31 975 798	0,29%	44 369 297	0,37%	45 375 834	0,35%	75 451 728	0,38%
بنك ABCالجزائر	46 164 238	0,47%	58 984 961	0,54%	46 217 936	0,39%	50 997 227	0,39%	82 796 147	0,41%
بنك الاسكان الجزائر	32 367 837	0,33%	59 964 557	0,55%	70 565 269	0,59%	64 827 818	0,50%	95 463 379	0,51%
بنك ناتكسيس الجزائر	111 917 435	1,15%	129 528 237	1,18%	125 976 584	1,06%	129 346 823	0,99%	176 658 102	1,12%
بنك HSBC الجزائر	49 106 243	0,50%	48 748 072	0,45%	41 458 974	0,35%	59 425 398	0,45%	75 995 519	0,40%
سيتي بنك الجزائر	123 504 895	1,27%	136 689 054	1,25%	127 793 241	1,07%	153 736 387	1,18%	166 868 948	1,03%
البنك العربي الجزائري	36 616 937	0,38%	52 154 274	0,48%	59 250 303	0,50%	59 718 377	0,46%	99 095 187	0,52%

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على ميزانيات البنوك وبرنامج Excel

بناءا على معطيات الجدول 5 و المعادلة رقم (1)، تم التوصل إلى حساب قيمة اختبار مؤشر هيرشمان-هيرفندال لقياس درجة التركيز في سوق الودائع البنكية لجميع البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري، كما يوضح الجدول الموالي :

الجدول رقم 6 : درجة التركيز السوقي للودائع البنكية

قيمة IHH بالنسبة للودائع /السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة IHH بالنسبة لودائع البنوك العمومية	1401,01	1402,73	1401,37	1380,73	1362,19
قيمة IHH بالنسبة لودائع البنوك الخاصة	19,80	22,49	20,27	17,26	19,74
قيمة IHH بالنسبة لودائع القطاع البنكي الجزائري	**1420,82**	**1425,22**	**1421,64**	**1397,99**	**1381,93**

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول 5 و المعادلة (1) و برنامج Excel

يشير مؤشر هيرشمان –هيرفندال خلال الفترة المدروسة إلى مستويات تركيز معتدلة للقطاع البنكي الجزائري، حيث تراوحت ضمن المجال المعياري (1000 -1800)، وهذا يعني أن سوق الودائع في هذه الفترة شهد منافسة احتكارية كان سببها هيمنة البنوك العمومية على أكثر من 85 % من اجمالي ودائع القطاع البنكي، بينما لم تتجاوز حصة البنوك الخاصة 15 %.

تعود هيمنة البنوك العمومية على سوق الودائع لاستحواذها على معظم ودائع مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات التابعة لقطاع المحروقات التي حققت ارتفاعا في إيراداتها بقيمة 3025.6 و 3699.7 و 4547.8 مليار دينار جزائري خلال سنة 2016، 2017، 2018، على التوالي (الجزائر، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، 2021، صفحة 26)، إلى جانب ارتفاع ودائع القطاع الخاص، وبالأخص ودائع الأسر في شكل ودائع لأجل حيث مثلت نسبة 60 في المئة من مجملة الودائع الآجلة المجمعة خلال سنة 2019. (الجزائر، النشرة الاحصائية للتطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، 2019) و هذا ما رفع من مستويات التركيز السوقي للودائع البنكية.

إن سيادة ظروف المنافسة الاحتكارية في سوق الودائع يعكس الثقة التي تحظى بها البنوك العمومية باعتبار أكثر امانا مقارنة بالبنوك الخاصة وهذا على أساس واقع الخلفية التاريخية لهذه الأخيرة هذا من جهة، من جهة أخرى تغطية البنوك العمومية لأكثر من 75 % من النسيج البنكي الجزائري عبر فروعها الموزعة على كامل التراب الوطني على عكس البنوك الخاصة التي تغطي النسيج البنكي بنسبة 25 في المئة ترتكز معظم فروعها في الولايات الكبرى الشمالية .

3.2.4 قياس الحصة السوقية من حيث متغير القروض البنكية

الجدول 7 : تطور حجم القروض للبنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري للمدة (2016–2020) (ألف دينار جزائري)

البنوك / السنوات	2016		2017		2018		2019		2020	
	حجم القروض	S_3	حجم القروض	S_3	حجم القروض	S_3	حجم القروض	S_3	حجم القروض	S_2
البنك الخارجي الجزائري	1 679 735 621	21,01%	1 959 319 320	21,83%	2 395 680 376	22,26%	2 431 668 079	15,40%	2 379 031 410	19,77%
القرض الشعبي الجزائري	1 280 234 417	16,01%	1 322 331 562	14,73%	1 753 406 554	16,30%	2 038 408 269	33,90%	2 138 710 000	17,77%
البنك الوطني الجزائري	1 551 709 194	19,41%	1 899 519 271	21,16%	2 213 933 222	20,58%	2 464 020 543	26,52%	2 640 958 188	21,94%
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	900 847 512	11,27%	930 462 874	10,37%	1 075 381 303	9,99%	1 146 641 857	5,97%	1 248 634 353	10,38%
بنك الفلاحة و التنمية الريفية	907 488 958	11,35%	959 338 745	10,69%	1 058 385 590	9,84%	1 183 534 328	8,80%	1 323 300 771	11,00%
بنك التنمية المحلية	650 924 224	8,14%	758 715 212	8,45%	835 439 989	7,76%	919 713 159	3,28%	997 833 077	8,29%
بنك السلام	29 587 872	0,37%	46 302 694	0,52%	75 616 478	0,70%	96 098 039	0,03%	102 031 464	0,85%
بنك البركة	110 711 012	1,38%	139 677 012	1,56%	156 459 864	1,45%	154 600 763	0,10%	147 928 258	1,23%
بنك الثقة الجزائر	36 272 888	0,45%	50 828 657	0,57%	63 983 024	0,59%	58 858 023	0,03%	59 742 749	0,50%
بنك الخليج الجزائري	136 222 226	1,70%	168 546 611	1,88%	201 797 877	1,88%	181 576 543	1,76%	195 457 655	1,62%
بنك سوسيتي جنرال الجزائر	202 413 194	2,53%	228 195 457	2,54%	258 529 551	2,40%	245 926 104	0,04%	215 517 902	1,79%
بي ان بي باريبا الجزائر	158 783 181	1,99%	168 091 690	1,87%	167 728 981	1,56%	175 469 343	0,77%	153 165 928	1,27%
فرانس بنك الجزاير	22 901 493	0,29%	26 488 671	0,30%	42 478 591	0,39%	41 812 919	0,03%	48 729 428	0,40%
بنك ABCالجزائر	50 172 030	0,63%	53 061 059	0,59%	50 808 362	0,47%	60 657 322	0,82%	60 014 932	0,50%
بنك الاسكان الجزائر	27 884 162	0,35%	37 542 160	0,42%	52 730 657	0,49%	43 699 157	0,21%	41 019 198	0,34%
بنك ناتكسيس الجزائر	73 345 865	0,92%	78 939 660	0,88%	100 849 872	0,94%	78 272 708	0,16%	81 210 677	0,67%
بنك HSBC الجزائر	52 813 536	0,66%	32 089 224	0,36%	114 459 094	1,06%	49 911 879	0,93%	51 759 694	0,43%
سيتي بنك الجزائر	81 832 610	1,02%	72 088 422	0,80%	79 222 141	0,74%	83 802 607	0,13%	85 233 399	0,71%
البنك العربي الجزائري	41 522 224	0,52%	44 236 956	0,49%	62 959 648	0,59%	62 382 154	1,13%	64 248 226	0,53%

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على ميزانيات البنوك وبرنامج Excel

بناءا على معطيات الجدول 7 والمعادلة (1) تم التوصل الى قيمة اختبار مؤشر هيرشمان–هيرفندال لقياس درجة التركيز في سوق القروض البنكية لجميع البنوك العاملة بالقطاع البنكي الجزائري، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 8 : درجة التركيز السوقي للقروض البنكية

قيمة IHH بالنسبة للقروض الممنوحة /السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة IHH بالنسبة للقروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية	1396,46	1434,55	1441,58	2213,38	1485,5
قيمة IHH بالنسبة للقروض الممنوحة من طرف البنوك الخاصة	18,71	18,91	18,2	6,61	11,9
قيمة IHH بالنسبة للقروض الممنوحة من طرف القطاع البنكي الجزائري	**1415,17**	**1453,46**	**1459,78**	**2219,99**	**1497,4**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 7 والمعادلة (1) وبرنامج Excel

يشير مؤشر هيرشمان–هيرفندال الى مستويات تركيز معتدلة خلال الفترة المدروسة، وهو ما يدل على وجود منافسة احتكارية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في مجال سوق الاقتراض، ماعدا سنة 2019 التي تميزت بظروف الاحتكار التام فقد تجاوزت نتائج اختبار HHI قيمة 1800 في سنة 2018 ، وتعود سيادة هذه الظروف الى هيمنة البنوك العمومية على أكثر من 89 % من اجمالي القروض الممنوحة من طرف القطاع البنكي بينما لم تتعدى حصة البنوك الخاصة 11 %.

في قراءة معمقة لهيكل القروض الموجهة للاقتصاد، نجد أن البنوك العمومية تسيطر على أغلب القروض، أولا نظرا لأهمية تحصيلها للمدخرات كما تم ذكره سابقا، وثانيا لهيمنتها على تمويل المشاريع الاستثمارية حيث مثلت القروض البنكية الطويلة والمتوسطة الممنوحة نسبة 93 في المئة مقابل نسبة 7في المئة للبنوك الخاصة. إلى جانب سيطرة البنوك العمومية على عملية منح للقروض البنكية قصيرة الاجل بنسبة 74 في المئة مقابل نسبة 26 في المئة للبنوك الخاصة خلال سنة 2019. مما يعكس بُعد البنوك الخاصة عن تمويل الاقتصاد وتفضيلها التعامل بالقروض القصيرة كونها اقل خطورة من القروض الطويلة والمتوسطة واقتصارها على تمويل نشاط الاستراد.

5. خاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن ايجازها على النحو التالي:

1/ تبين من نتائج مؤشر هيرشمان –هيرفندال لموجودات القطاع البنكي الجزائري خلال الفتر ة الزمنية(2016-2020) أن درجة التركز كانت معتدلة، وهذا يعني أن القطاع البنكي خلال هذه الفترة شهد ظروف المنافسة الإحتكارية لصالح البنوك العمومية نظرا لإرتفاع موجوداتها مقارنة بموجودات البنوك الخاصة، وهو ما يعكس اتساع درجة نشاط البنوك العمومية في السوق البنكية الجزائرية، مع الإشارة إلى أن طبيعة المنافسة بين البنوك الخاصة هي تامة، مما يدل على مدى إرتفاع درجة المنافسة بين البنوك الخاصة، من خلال التنافس في مجال تقديم خدمات البنكية الرقمية؛

2/ تشير نتائج مؤشر هيرشمان –هيرفندال لودائع القطاع البنكي الجزائري خلال الفتر ة الزمنية (2016–2020)، أن سوق الودائع شهد منافسة احتكارية يعود سببها هيمنة البنوك العمومية على أغلب الودائع المجمعة في القطاع البنكي، وذلك نتيجة اتساع نطاق كثافتها المصرفية من جهة، ومن جهة أخرى، تعامل معظم مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص مع هذه البنوك سواء لإيداع اموالهم أو فتح حسابات جارية لعمالهم، إلى جانب ثقة الاسر في ادخار أموالهم لدى بنوك الدولة نظرا لتمتعها بالأمان مقارنة بالبنوك الخاصة التي يقتصر نشاطها في جذب الادخار على فئات محددة من الاعوان الاقتصادية اغلبهم ينتمون إلى الخواص، وهو ما يفسر ضعف مساهمتها في جمع الادخار في القطاع البنكي الجزائري؛

3/ يتضح من نتائج مؤشر هيرشمان –هيرفندال للقروض الممنوحة من طرف القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة الزمنية (2016–2020)، أن سوق القروض شهد إحتكارا تاما لصالح البنوك العمومية، التي هيمنت على أكثر من 89 % من اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، وذلك نظرا لأهمية مدخراتها المجمعة ولكون أن الصفقات والمشاريع العمومية والتجارة الخارجية يتم تمويلها من قبلها، إلى جانب دعمها لتوجهات السياسة الاقتصادية للدولة في تجسيد المشاريع ولعل أهمها السكانية منها بجميع صيغها، وتمويل قطاع المؤسسات الخاصة، ونتيجة لذلك انحصر مجال تمويل البنوك الخاصة على القروض الاستهلاكية ونشاط الاستراد والتصدير، مما انعكس سلبا على مساهمتها في دعم التنمية الاقتصادية للدولة الجزائرية؛

4/ بناءا على مستويات التركيز السوقي، اتضح أن مستويات التركيز ما تزال عالية، مما يعني ان القطاع البنكي الجزائري شهد خلال الفترة (2016–2020) منافسة احتكارية لصالح البنوك العمومية التي تهيمن بصفة شبه مطلقة على نشاط السوق البنكية الجزائرية، رغم قلة عددها مقارنة بالعدد المعتبر للبنوك الخاصة العاملة في الجزائر، وهو وما يدل على قصور ومحدودية الإصلاحات البنكية الرامية إلى عصرنة القطاع البنكي الجزائري وجعله قناة رسمية جميع التعاملات المالية وأن يكون المحرك الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وعليه توصي هذه الدراسة بما يلي:

– ضرورة تشجيع المنافسة بين البنوك من خلال إعادة النظر في سياسة تسيير القطاع البنكي الجزائري باقحام البنوك الخاصة في تمويل المشاريع الاستثمارية العمومية خاصة والسماح للمؤسسات العمومية الاقتصادية بإيداع أموالها لدى البنوك الخاصة بغية زيادة مواردها المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

–العمل على استفادة البنوك العمومية من خبرة البنوك الخاصة في مجال الخدمات البنكية الرقمية كآلية لعصرنة القطاع البنكي الجزائري، خاصة في ظل التوجه نحو رقمنة تسوية المعاملات التجارية، مما يعزز ثقة أفراد المجتمع الجزائري في استخدام أدوات الدفع الالكترونية، بدلا من النقد، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، زيادة مستوى التعاملات ضمن الدائرة المصرفية الرسمية؛

-العمل على إتاحة السلطة النقدية إمكانية التنافس بين البنوك العاملة على تطوير شبكة المنتجات البنكية بما يتناسب وخصائص المجتمع الجزائري، مع إعطاء حرية للبنوك في تحديد الأسعار المناسبة لمنتجاتها وخدماتها، مما يزيد من درجة المنافسة بين البنوك، ويرفع من أداء البنوك، وبالتالي تعميق درجة الشمول المالي.

6. قائمة المراجع

المراجع باللغة الأجنبية

Ammour benhalima .(1997) .*le systéme bancaire algerien textes et realités* .algerie: dahlab.

Biekpe و ،Nicholas .(2011) .the competitiveness of commercial banking in ghana .*african developement review*.(1)*23* ،

Hamza و ،abbes raoudha .(2011) . validation panzar-roose model in determining the structural characteristics of tunisian banking industry .*journal of economics and international finance*.(5)*3* ،

Iveta و ،repkova .(2012) .Market power in the czech banking sector .*journal if comptitiveness*.*4* ،

Murthy Bhanu و ،T.Deb .(2008) .Theoretical framework of competition as applied to banking industry .*Munich personal repec archive*.7 ،

sarah sanya و ،graertner matthew .(2012) .*assessing bank competition within east african community* . IMF international monetary fund.

Schaeck klaus و ،cihak martin .(2008) .*schaek how does competition affect efficiency and soundness in banking.european central bank* .

Zuhayr Mikdashi .(1998) .*les banques a l'ére de la mondialisation* .paris: Economica.

المراجع باللغة العربية

أحمد حسين بتال، و غازي فيصل فيصل . (2019). أثر المنافسة المصرفية في التنمية الإقتصادية :دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي. *مجلة الدراسات النقدية و المالية* (عدد خاص).

آسيا بن عمر. (2020). مساهمة تطبيقات إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية . *أطروحة دكتوراه*.

الطاهر لطرش. (2010). *تقنيات البنوك* (الإصدار 7). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

بنك الجزائر. (2015). *التقرير السنوي للتطور الإقتصادي و النقدي*.

بنك الجزائر. (2018). *التقرير السنوي للتطور الإقتصادي و النقدي للجزائر*.

بنك الجزائر. (2018). *التقرير السنوي للتطور الإقتصادي و النقدي للجزائر*.

بنك الجزائر. (2019). *النشرة الاحصائية للتطور الإقتصادي و النقدي للجزائر*.

بنك الجزائر. (2019). *النشرة الإحصائية للتطور الإقتصادي و النقدي للجزائر*.

بنك الجزائر. (2020). *النشرة الإحصائية للتطور الإقتصادي و النقدي للجزائر*.

بنك الجزائر. (3, 2021). *النشرة الإحصائية لبنك الجزائر*.

حاكم محسن الربيعي، و راضي حمد عبد المحسن. (2011). *حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة*. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

حمزة محمود الزبيدي. (2000). *إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الإئتمان*. مؤسسة الوراق.

ريم عمام. (2018). أثر ممارسة إدارة الموارد البشرية في تحقيق التميز المؤسسي. *مجلة البشائر الاقتصادية، 4*(2).

زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي. (2016). *تحليل العلاقة بين التنافسية المصرفية و الكفاءة المصرفية*. مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية .

زواوي فضيلة. (2021). أثر تعديلات قانون النقد و القرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة (1990–2017). *مجلة البحوث و الدراسات التجارية، 5*(1).

سارة موساوي، العباس بهناس، و بوعامر عائشة . (2018). دور وسائل الترويج في تسويق الخدمة المصرفية –دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك التجارية بالجلفة –. *مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، 4*(2)، 294.

سامي أحمد الصمادي، زريقات زياد محمد، و بن شايب مرجانة أحمد . (2013). تحليل تنافسيةالمصارف التجارية الأردنية للفترة : 2000–2009. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 9*(1)، 100.

سميرة سعيداني. (2017). دور تنمية رأس المال البشري في تطوير الصيرفة الإسلامية. *مجلة دراسات في الإقتصاد و التجارة و المالية، 6*(2).

سهام بوخلالة. (2017). المنافسة بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية . *أطروحة دكتوراه*.

عبد المطلب عبد الحميد. (2003). *العولمة و اقتصاديات البنوك* . مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.

عبد المطلب عبد الحميد. (بدون سنة). *البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها* . مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.

فيصل غازي فيصل. (2020). إستعمال نموذج بانزر و روز لقياس المنافسة المصرفية. *مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم*، 97.

قانون النقد و القرض. (04 03, 2004). النظام المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر. *النظام رقم 04–01*.

منير ابراهيم هندي. (2006). *إدارة البنوك التجارية مدخل إتخاذ القرارات* . مصر: المكتب العربي الحديث.

نبيل مرسي خليل. (2006). *استراتيجيات الإدارة العليا (إعداد،تنفيذ،مراجعة)* . مصر: المكتب الجامعي الحديث.

نفيسة الخير. (2020). *التقنيات المالية الحديثة*. صندوق النقد العربي.

هبة عبد المنعم، و كريم زايدي. (2020). *المنافسة المصرفية و الشمول المالي في الدول العربية*. صندوق النقد العربي.